٧٦٠ ألف متقاعد في سورية رواتبهم «أقل من قليلة»

الجاجة لـ«الوطن»: نشجع على تفعيل خدمة «راتبك لبيتك»

تيناوي: مقترحات لتحسين أوضاع المتقاعدين مثل التأمين الصحي وتقديم خبراتهم كاستشارات بأسعار رمزية

| نوار هيفا

بعيداً عن نظام الحوافز الذي ينتظره الموظف القائم على رأس عمله، يعيش المتقاعدون صراعاً مع رواتبهم، إذ لا تنفع جميع العمليات الحسابية لتقسيم مبلغ ٩٠ ألف ليرة لموظف قدم خدماته على مدار ٤٠ عاماً اليوم لسد رمق شخص واحد، فكيف إذا كان رباً لأسرة؟

مدير عام المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية باسم الجاجة أوضح أنه لدينا في سورية مؤسستا تأمينات «التأمين والمعاشات، والتأمينات الاجتماعية».

وكشف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عدد مستحقي المعاش من التأمين والمعاشات أي «عدد المتقاعدين المدنيين والعسكريين وورثتهم المستحقين المعاش ضمن المؤسسة» بلغ تقريباً ٧٦٠ ألف مستحق، بينما بلغ عدد مستحقي المعاش من التأمينات الاجتماعية ما يقارب ٧٥٠ ألف مستحق من مختلف القطاعات (عام وخاص وتعاوني ومشترك).

وأوضح الجاجة أن الحد الأدنى للاشتراك في التأمينات الاجتماعية ٩٢ ألفاً و٩٧٠ ليرة، وهو الحد الأدنى للمعاش، مبيناً أن الحد الأعلى للتسجيل في التأمينات الاجتماعية هو عشرة أضعاف سقف راتب الفئة الأولى.

وعن طرق صرف المعاشات التقاعدية، بين الجاجة أنها تصرف بثلاثة طرق «صرافات آلية، خدمة البريد، دفاتر معاشات»، بين التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية حسب التاريخ ووفق ما يلي: التأمين والمعاش بتاريخ «١٠ الشهر عسكريين، ١٣ الشهر بريد «مدني عسكري»، ٢٠ الشهر مدني، بعد الـ٢٠ دفاتر معاشات». بينما التأمينات الاجتماعية بتواريخ «١٥ الشهر حسابات جارية وصرافات، ٢٠ الشهر بريد».

علماً أن مؤسسة التأمين والمعاشات ليس لديها صرف قسائم معاشات حتى نهاية الشهر السادس، وكل من لديه دفتر معاش بعد الشهر السادس سيتحول لخدمة صرافات آلية وخدمة بريد، كما هناك خدمة الإيصال للمنازل عبر خدمة البريد عن طريق تقديم طلب وتفعيل خدمة «معاشك لبيتك».

ولفت الجاجة إلى أن هذا التوزيع تم لتخفيف الضغط والازدحام عند تقاضي الرواتب الشهر السادس، وكل من لديه دفتر معاش عملهم يبدأ تحويل الرواتب لديهم من اليوم الـ٢٣ من كل شهر وحتى نهايته.

بدوره عضو لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب، زهير تيناوي، أكد أن نظام الحوافز ينطبق فقط على عمال الإنتاج، أو على من يستحقون هذا الحافز وهم الداخلون في العملية الإنتاجية، مبيناً أنه من المستبعد أن يشمل نظام الحوافز المتقاعدين.

وأوضح تيناوي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المتقاعد بعد خدمة قرابة ٣٠ أو ٤٠ عاماً، أو أكثر في القطاع العام، خرج بما لا يزيد على ٧٥ بالمئة من أجره المتواضع.

وأشار تيناوي إلى أنه لابد من تحفيز وضع المتقاعد من جانب آخر، عبر إيجاد رافد لهذا الراتب أو داعم له، وهناك دراسة لموضوع التأمين الصحي الخاص بالمتقاعدين وتقديم أفضل ما يمكن تقديمه للذين بلغوا الـ٦٠ من العمر وما فوق، هو التأمين الصحي المجاني وتغطية كامل العمليات والأدوية والتحاليل والصور.. إلخ، مبيناً أن ميزة هذا النظام الطبي هي شمولية التغطية الصحية واقتطاع رمزي من راتب المتقاعد.

وعن الحلول المقترحة لتحسين واقع المتقاعدين، أوضح تيناوي أن هناك مجالات أخرى عبر وجود نواد فكرية ومهنية وعلمية للمتقاعدين، يمارسون من خلالها أنشطتهم ويقدمون خبراتهم لتوظيفها كاستشارات للغير وبأسعار رمزية يمكن أن تساعدهم كما أنها تفيد غيرهم.

٤٤ عاماً على حصار سورية اقتصادياً

مصطفى: المركزي يقوم بخطوات متوازنة بين تأمين الحاجات وسعر الليرة

تاجر: إلغاء المنصة بشكل كامل خلال فترة رفع العقوبات أو استثناء جميع المواد الأولية الغذائية

| طلال ماضي

مضى ما يقارب ثلث المدة المحددة في قرار الخزانة الأميركي الذي سمح للشركات والأفراد الأميركيين ودول العالم أن تحول الأموال والمنتجات إلى سورية بما يخدم أغراض إغاثة الزلزال الذي ضرب سورية حتى تاريخ ٨ آب ٢٠٢٣، وخلال هذه المدة ما هي الإجراءات التي اتبعتها الحكومة لتعزيز المخازن في سورية.

رئيس غرفة تجارة ريف دمشق أسامة مصطفى بين في تصريح لصحيفة «الوطن» حول الجهود المبذولة في هذا السياق أن حركة التجارة في سورية لن تتوقف في ظل العقوبات المفروضة على سورية، وتم تأمين احتياجات الأسواق بالبضائع المسموح استيرادها من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمستلزمات الرئيسية، وبالرغم من جميع الضغوطات خلال فترة الحرب لم يتوقف الاستيراد من التجار والصناعيين لتأمين الحاجات الأساسية للشعب السوري.

واعتبر مصطفى أن الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة من الجانب الأوروبي والأميركي تشكل عائقاً كبيراً في موضوع النقل والشحن بسبب الرسوم العالية المفروضة على تأمين البضائع المتجهة إلى سورية، ومن جهة أجور الشحن الدولي التحميل والتمويل، كل هذا يؤدي في النهاية إلى رفع أسعار السلع في الأسواق، وهذه الإجراءات تعاقب الشعب السوري في معيشته وترفع الأسعار بشكل جنوني وتشكل جريمة موصوفة.

وحول مطالبات بعض التجار بإخراج استيراد جميع المواد المسموح استيرادها من المنصة، والسماح باستيراد جميع المواد الأولية الضرورية، واستغلال هذه الفترة من رفع العقوبات وخاصة الغذائية منها، أوضح مصطفى أن المصرف المركزي يقوم بخطوات متوازنة بين تأمين حاجيات السوق من مواد وبين المحافظة على قيمة الليرة السورية، وسعر الصرف والأمور تسير بأفضل ما يمكن العمل بها، والمواد الأولية متوافرة بشكل مقبول ولا يوجد نقص كبير فيها وسورية بلد الخير والإنتاج.

ويرى التاجر عاصم أحمد أنه من المفروض إلغاء المنصة بشكل كامل وأضعاف الإيمان استثناء جميع المواد الأولية الغذائية وغير الغذائية إذا أحبوا الاستفادة من القرار، معتبراً أن العقبة الأساسية في ارتفاع الأسعار المنصة وما خلفها وتحتها والعمولات غير المنظورة.

ومن خلال البحث في تاريخ الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية كما تسمى في القانون الدولي بحسب أكاديمي فضل عدم الكشف عن اسمه، قال لـ«الوطن»: إن أول إجراءات أميركية صدرت من مكتب «أوفر» أو ما يسمى مراقبة الأصول كانت في عام ١٩٧٩ عندما ادعت الولايات المتحدة أن سورية تدعم «الإرهاب» وتضمن القرار وقتها منع تصدير التكنولوجيا والسلع والتي تزيد قيمتها على ٧ ملايين دولار إلى أميركا ومنع التجهيزات الطبية والسلع التي تحتوي على مكونات أميركية الصنع بأكثر من ١٠ بالمئة.

وفي عام ٢٠٠٤ أقرت الولايات المتحدة بحسب الأكاديمي حزمة إجراءات جديدة ضد سورية من قبل مكتب أوفر وما سمي في حينها «قانون محاسبة سورية» هذا القانون أعطى حظراً على جميع الصادرات إلى سورية عدا الطعام والدواء وحظر الشركات الأميركية التي كانت تعمل في سورية وحظر سفر سوريين على طائرات أميركية وممنوع هبوط الطائرات السورية في أراضي الولايات المتحدة، والتضييق على سفر دبلوماسيين سوريين إلى الولايات المتحدة وتقييد حركتهم في واشنطن.

وفي عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ صدرت بعض التعليمات التنفيذية التي وضعت أشخاصاً سوريين على قائمة العقوبات، إضافة إلى وضع البنك التجاري السوري وهو أكبر بنك قطاع عام في سورية على لوائح العقوبات، وبين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠١١ صدرت عدة أوامر تنفيذية أميركية تتضمن منع كافة المعاملات التجارية الاستيراد والتصدير والاستثمار والتمويل وأخطر أمر تنفيذي صدر برقم ١٣٦٠٨ ووضع القيود على المصرف المركزي السوري وأخرج سورية من نظام التحويلات العالمي السويفت.

وقال الأكاديمي: إن قانون قيصر لم ينتج في عام ٢٠١٩ بل تم الحديث عنه في عام ٢٠١٦ وتمت محاولة إقراره عدة مرات ولن يمر من الكونغرس حتى تم إدراجه ضمن بنود وزارة الدفاع الأميركية.

الأوروبيون لحقوا الأميركيين بحسب الأكاديمي وأصدروا عدة قوائم منع من تجهيزات وسلع وتكنولوجيا وحظر الاستثمار في القطاع النفطي السوري ومنع المساهمة في تشييد محطات الكهرباء الجديدة إضافة إلى حظر توريد الأوراق المالية وتوقف القروض وتجميد أصول ومنع تجارة الذهب والمعادن الثمينة.

اليوم مع هذه الفترة المتبقية من رفع العقوبات نأمل أن يتم العمل بما يعزز المخازن ويرفع الألم عن الشعب السوري الذي يعاني من الحصار الاقتصادي منذ أكثر من ٤٤ عاماً وأن ينهض الاقتصاد السوري كما نهض في فترة التسعينيات وإعادة النظر بالمنصة حتى لو بشكل مؤقت للاستفادة القصوى من هذه الفترة.

كارثة قد تطول قطاع الدواجن

أبو دان لـ«الوطن»: أسعار العلف تحلق والمؤسسة العامة للأعلاف غير قادرة على تغطية أكثر من ربع احتياجات مؤسسة الدواجن

| هناء غانم

حذر المدير العام لمؤسسة الدواجن الدكتور سامي أبو دان من كارثة قد تطول قطاع الدواجن ما لم يتم إيجاد حلول لارتفاع كلف الأعلاف والوقود وغيرها من المستلزمات، وفي حال بقيت الأسعار في الارتفاع فنحن نسير باتجاه الخسارة.

وأضاف أبو دان في حديثه لـ«الوطن»: إن المشكلة التي يعاني منها قطاع الدواجن بشكل عام اليوم هي زيادة أسعار العلف التي تحلق بشكل غير طبيعي (الذرة الصفراء والصويا) باعتبار أن العلف يشكل أكثر من ٧٠ بالمئة من مدخلات الإنتاج، مشيراً إلى أن المؤسسة العامة للأعلاف رفعت أيضاً أسعارها، ولم تعد قادرة على تغطية أكثر من ربع احتياجات مؤسسة الدواجن، والباقي يؤمن من السوق السوداء والقطاع الخاص، علماً أنها كانت تغطي احتياجاتها بنسبة ١٠٠ بالمئة.

وذكر مدير عام الدواجن أن أسعار البيض في أول أيام رمضان كانت مرتفعة أكثر ثم سجلت انخفاضاً نتيجة تغير النمط الاستهلاكي للمواطن وإغلاق مطاعم الوجبات الجاهزة في رمضان لكنها عادت اليوم للارتفاع نتيجة الخسائر التي تحصل في هذا القطاع والتي سببها عدم التوافق مابين الكلفة الحقيقية للمنتج وبين التسعيرة التي تضعها وزارة التجارة الداخلية وهي غير متطابقة مع إنتاج الكلف الحقيقية للمنتج.

لافتاً إلى أن تسعيرة التموين اليوم ٢٢ ألف لصحن البيض علماً أن التكلفة أكثر بكثير من السعر المحدد مبيناً أن عدم التوافق هذا يشكل هامش خسارة ضخماً يؤدي إلى انسحاب المربين في القطاع الخاص وعزوفهم عن التربية مؤكداً أن ٨٠ بالمئة من مربي الدجاج البياض قد خرجوا عن الخدمة حتى الآن.

وأوضح أبو دان أن المنتجين بشكل عام لديهم قدرة على تحمل الخسائر ولكن بنهاية الأمر لا يمكن الاستمرار به، لذلك نجد نصف المربين ومنتجي بيض المائدة انسحبوا ونسقوا أفواجهم واليوم بعد ارتفاع سعر الصويا انسحب من النصف نصف آخر أيضاً، أي إن العاملين في هذا القطاع اليوم هم اليوم أقل ٢٥ بالمئة ممن كانوا سابقاً.

وعن أسعار الفروج قال بالكاد أسعارها تغطي التكلفة، يعني لا يوجد ربح والعمل هو بالحدود الدنيا.. مؤكداً أن المؤسسة تسعى وبشكل مستمر لتطوير عملها للوصول إلى استقرار كل حلقات الإنتاج بهذا القطاع، مؤكداً من جديد أن أزمة الدواجن والبيض لن تنتهي إلا بتوافر الأعلاف بأسعار مناسبة منخفضة وإلا فستبقى بورصة الدواجن مستمرة..

موّل ١١٠ مشروعات متنوعة

«الكهرباء»: صندوق الطاقات المتجددة منح اعتمادية لـ٣٦ شركة ومكتباً هندسياً ومقاولاً لتركيب المنظومات

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر في وزارة الكهرباء أن صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة نفذ أكثر من ١١٠ مشروعات لمنظومات طاقات بديلة في مختلف المحافظات والمناطق منها مشروعات لمنظومات منزلية ومراكز طبية ووحدات تبريد ومداجن وغيرها، وذلك وسط صعوبات جارية مع بعض المصارف لجهة الحاجة لتحديث أنظمة العمل لديها واستطاعتها وإضافة حقائب عمل جديدة مثل التعامل مع صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة.

كما بين أن مجلس إدارة الصندوق منح اعتمادية لنحو ٣٦ شركة ومكتباً هندسياً ومقاولاً لتركيب المنظومات التي سيتم تمويلها عبر الصندوق، وأن هذه الشركات ستعمل وفق المواصفات والمعايير التي يحددها مركز بحوث الطاقة والنشرة السعرية التي تصدر عنه لضمان جودة العمل وعدم حدوث أي تجاوزات في الأسعار.

واعتبر المصدر أن إحداث الصندوق يساهم في نشر ثقافة الطاقات المتجددة وتخفيض استهلاك الوقود الأحفوري وأنواع الطاقات التقليدية وإيجاد فرص عمل حقيقية للمهتمين في هذا القطاع، لافتاً إلى أن القيمة المالية للصندوق تبلغ ١٠ مليارات ليرة سورية لتقديم الدعم للمستفيدين على هيئة قروض من دون فائدة أو دعم الفائدة على القروض، حيث يدعم الصندوق الفائدة مع هذه المصارف بشكل كامل وفق التفاهمات والتوافقات التي أبرمت في هذا الخصوص، علماً أن الصندوق يدعم معدل فوائد حتى ١١ بالمئة يضاف إليها ٣ بالمئة عمولة إدارة عمليات مالية ليصبح مجموع معدل الفائدة التي يدعمها الصندوق هو ١٤ بالمئة وكل تمويل يحصل عليه المستفيد من المصارف بسعر فائدة أعلى من ذلك يتحمل المستفيد الفرق بين معدل الفائدة الذي يدعمه الصندوق ١٤ بالمئة وسعر الفائدة الذي حصل عليه المستفيد من المصرف (مصرف خاص) والخيار هو لطالب التمويل باختياره للمصرف الذي يرغب بالتعامل معه والحصول على تمويل منه.

وفي المحصلة سيكون هناك خياران، إما التمويل من أموال الصندوق بلا فائدة، أو التمويل من أحد المصارف العاملة بفائدة مدعومة من الصندوق حتى سعر فائدة ١٤ بالمئة على ألّا تكون مدد السداد حتى ١٥ سنة للمستفيدين من القطاع المنزلي وحتى ١٠ سنوات للمستفيدين من القطاع الزراعي وحتى ٥ سنوات للمستفيدين من القطاع الصناعي وباقي القطاعات.

الرياح الشديدة لم تؤثر على المحاصيل الإستراتيجية

الخليف لـ«الوطن»: كميات سماد اليوريا المستوردة لا تغطي ٢٠ بالمئة من الحاجة

| رامز محفوظ

بيّن رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح لـ«الوطن» أن الرياح الشديدة التي أصابت معظم محافظات القطر خلال اليومين الماضيين لم يكن لها تأثير على المحاصيل الإستراتيجية مثل القمح والشعير ووضع هذه المحاصيل يعتبر جيداً لغاية تاريخه.

وأضاف إن البرودة الزائدة والصقيع تؤثر على المحاصيل الزراعية لذا صدرت مؤخراً تحذيرات للفلاحين من وزارة الزراعة والاتحاد العام للفلاحين والمعنيين بالزراعة من أجل أخذ الحيطة والحذر من البرودة والصقيع في حال حصوله من أجل الحفاظ على الإنتاج وعدم تعرضه للضرر.

وبخصوص الأمطار وتأثيرها، بيّن الخليف أن الأمطار تحسنت خلال الفترة الأخيرة وفي حال استمرار الهطلات المطرية خلال الفترة القادمة من المؤكد سيكون إنتاج القمح البعل أفضل من الموسم الماضي، مشيراً إلى أن الهطلات المطرية كانت جيدة هذا الموسم لكنها لم تهطل في التوقيت المناسب لري القمح البعل والذي من المفترض أن يكون بداية شهر آذار الماضي.

وأشار إلى أن الكميات التي تم استيرادها من مادة سماد اليوريا والتي تقدر بحدود ٣٠ ألف طن وزعت بالكامل على المصارف الزراعية في المحافظات وتم توزيعها على الفلاحين، لافتاً إلى أن الكمية التي تم استيرادها لا تغطي سوى ٣٠ بالمئة من حاجة القطر من السماد والكمية المتبقية يشتريها الفلاح من السوق السوداء بأسعار باهظة جداً.

وكان سعر السماد قد شهد مؤخراً ارتفاعاً كبيراً في السوق السوداء وصل إلى مستويات غير مسبوقة، وبيّن عدد من الفلاحين في تصريح سابق لـ«الوطن» أن سعر كيس السماد الذي يباع للفلاحين عبر المصرف الزراعي بسعر ١٢٠ ألف ليرة يباع من النوعية نفسها في السوق السوداء بـ٣٥٠ ألف ليرة سورية وأن هناك كميات كبيرة متوافرة في السوق السوداء تباع بأسعار خيالية من دون رقيب أو حسيب.

وبخصوص احتمال تعديل أسعار شراء القمح من قبل الحكومة للموسم الحالي كما يحصل في كل عام، أوضح الخليف بأن الاتحاد العام للفلاحين طالب مؤخراً المعنيين في الحكومة بدراسة تكاليف المحاصيل الإستراتيجية بدقة مثل القمح والشعير خلال الموسم الحالي كي يتم رفع سعر شرائها وخصوصاً مادة القمح باعتبار أن تكاليف إنتاج مادتي القمح والشعير للموسم الحالي أصبحت باهظة جداً وأعلى من تكاليفها خلال الموسم الماضي لذا يجب أن تقوم الحكومة برفع أسعار شراء فاتورة المادتين أكثر من العام الماضي من أجل تشجيع الفلاح على التوسع بزراعة المحاصيل الإستراتيجية خلال الموسم القادم وهذا المطلب هو مطلب كل الفلاحين وهو مطلب محق.